لقوله تعالى كتب عليكم القصاص الآية يعفى الاولياء والكفارة فيه قال الشافعي رحمه الله فيها الكفارة كلمة الخطأ، مراعاة لحق الله تعالى في العبد لما قوله عليه السلام خمس من الكبائر لا كفارة فيهن منها قتل النفس بغير حق وشبه العمد عندنا حتى سقط عنه ان يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما اجرى مجرى السلاح وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا ضربه بحجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد لانه لا يقصد بما الا القتل وشبه العمد ان يقصد ضربه بما لا يقتل مثله غالبا وابو حنيفة رضي الله عنه قوله عليه السلام الا ان قتيل خطأ العمد قتيل السوط والعصا وفيه بيان ان الالف واللام في الآية للعهد على التفسير من الملائم والكفارة لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ولا عهد فيه لعدم المماثلة وفيه الدية المغلظة على العاقلة بالحديث واما الخطأ فعلى وجهين خطأ في القصد وهو ان يرمي شخصا يظنه صيدا فاذا هو آدمي وخطأ في الفعل وهو ان يرمي غرضا فيصيب آدميا وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة وإنما قلنا ذلك لقوله تعالى وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ وما اجرى مجرى الخطأ، مثل النائم ينقلب على انسان فيقتله حكمه حكم الخطأ، لانه فاعل خطأ، واما القتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه وموجبه اذا تلف به آدمي الدية على العاقلة لانه يجب صيانة الدم عن الهدر فاقيم صاحب سبب التلف مقام صاحب العلة ولا كفارة عليه لانه يقاتل حقيقة **فصل** والقصاص واجب بكل دم محقون عمدا تابعا اذا قتل عبد لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى ومن قتل مظلوما الآية وتقتل الحرة بالحر والحر بالعبد والمسلم بالذمي وقال الشافعي رحمه الله لا يقتل الحر بالعبد ولا المسلم بالذمي للقرابة في العصمة منها لان قتل المسلم بالمستأمن لا يوجب القود وهي فيه سبب العصمة

قال صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده

وهو التكليف وتقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى والزمن لقوله تعالى ان النفس بالنفس ولان قتل الرجل بابنه وابنه قتله وبابنه وبالعبد ولا بعبد ولا بعبد ولد ومرور قصاصا على اسيء سقط لقوله عليه السلام لا يقاد والد بولد ولا سيد بعبده ولا يستوفى القصاص الا بالسيف لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف واذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولى فالقصاص ان مات عاجزا بالاتفاق وان مات عن وفاء فكذلك لانه المستوفي للاعلى عجز وفي سبب سعيا وان ترك عن وفاء ووارثه غير المولى فالقصاص لهم لان الصحابة رضي الله عنهم اختلفت قال بعضهم مات حرا وولي استيفاء القصاص هو الوارث وقال بعضهم مات عبدا فالولاء للمولى فتتردد ولي الاستيفاء وكذلك لو اجتمع المولى واذا قتل عبد الراهن لم يجب القصاص حتى يحضر الراهن والمرتهن لان الراهن مالك والمرتهن صاحب اليد ومن حق كل واحد منهما ان يقتص عمدا فلم يزل صاحب فراش حتى فان علم القصاص لان الظاهر هكذا **فصل** ومن قطع يد غيره عمدا من المفصل قطعت يده وكذلك الرجل وان الانف والاذن لقوله تعالى والجروح قصاص ومن ضرب عين رجل فقلعها فالقصاص عليه لان استيفاء المثل ممكن وان كانت قائمة فذهب ضوءها فعليه القصاص يجعل له المرآة ويجعل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه بالمرآة وفي السن القصاص لقوله تعالى السن بالسن وفي كل سن يمكن بينها المماثلة القصاص ولا قصاص في عظم لان المماثلة في الكسر لا يمكن مراعاتها الا السن وليس فيما دون النفس شيء يجب فيه القود عمدا وخطأ ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدين لان القيمة تتفاوت والاطراف يعتبر فيها القيمة لانها اموال ومن جرح

Copyright © King Saud University